

## الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على واقع التعليم الأساسي وتطورها في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢

احمد رحيم فرهود العكليي 

كلية الصيدلة، جامعة القادسية، العراق

[ahmedraheem@qu.edu.iq](mailto:ahmedraheem@qu.edu.iq)

<https://doi.org/10.36231/coedw.v35i1.1714>

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١١/١٢، تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٢/٢٥، تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢٤/٣/٣٠

### المستخلص:

تضمنت الدراسة أهم القضايا التي كان يعاني منها المجتمع المصري في الفترة الواقعة ما بين (١٩٨٢ - ١٩٩٢) وهي مشكلة (التعليم) التي تعد أعلى استثمار بشري تقوم به الأمة من أجل تأمين غدها وحماية مستقبلها؛ فالتعليم هو المدخل الحقيقي إلى عالم الغد بكل آماله وتطلعاته وتحدياته لأنه يسهم بتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز مسيرة التنمية الشاملة. يأتي ذلك لما فرضته طبيعة العصر الذي نعيشه من تفجير معرفي متزايد وثورة هائلة في الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا وبما تفرضه الكيانات المختلفة من صراعات حول التفوق والتميز، وما يرتبط بذلك العصر من توافر الإنسان المتعلم القادر على التحكم في التغيير لصالحه ولصالح مجتمعه. لذلك فالدول تتسابق في تبني سياسات واستراتيجيات للتعلم على ضوء أهداف عامة ووفق احتياجات ترمي إلى تنمية الإنسان. لذا فإن تطوير التعليم والخروج به من أزمتها الراهنة صار عملاً قومياً تشارك فيه جميع الهيئات والأفراد ويعكس آمال الرأي العام وطموحاته ورغباته. ومن أهم الوسائل التي يمكنها القيام بدور رئيسي في هذا المجال هي وسائل الإعلام التي من المفترض أن يكون لها دوراً كبيراً في حث الحكومة على وضع سياسات استراتيجية لتطوير التعليم الأساسية التي من شأنها تعبئة ومساندة الأسر والطلاب لمبادرات عديدة، إذ أنها تساعد التربية في تحقيق غايتها بما فرضته على نفسها من واجبات نحو الأدب والعلم والفن والثقافة وشعورها بمسؤوليتها أمام قرائها في تزويدهم بالمعلومات التي يسايرون بها الركب الحضاري والتقدم البشري في كل مكان ومجال. ومن بين هذه القضايا التعليمية قضية (التعليم الأساسي) التي تمثل المحور الأساسي لهذه الدراسة إذ كان على جميع الأطراف في المجتمع أن تقدم رؤى لواقع التعليم بشكل عام والتعليم الأساسي على وجه الخصوص.

**الكلمات المفتاحية:** الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية، التعليم الأساسي، مصر



## Economic and Social Conditions and their Impact on the Reality of Basic Education and its Development in Egypt 1982-1992

Ahmed Raheem Farhoud AlUkaili 

College of Pharmacy, AlQadisiyah University, Iraq

[ahmedraheem@qu.edu.iq](mailto:ahmedraheem@qu.edu.iq)

<https://doi.org/10.36231/coedw.v34i3.1675>

Received: Nov. 12, 2023; Accepted: Feb. 25, 2024; Published: March. 30, 2024

### Abstract

The study included the most important issues that Egyptian society was suffering from during the period (1982-1992), i.e. the problem of (education), which is considered the most expensive human investment made by the nation in order to protect its future. Education is the real gateway to the new world with all its hopes, aspirations and challenges because it contributes to achieving social stability and enhancing the comprehensive development process. This comes due to the nature of the era in which we live, which is an increasing explosion of knowledge and a massive revolution in communications, information and technology, and the conflicts imposed by various entities over superiority and distinction, and the availability of an educated person capable of controlling changes for his benefit and for the benefit of his society. One of the most important means that can play a major role in this field is the media, which is supposed to have a main role in urging the government to develop strategic policies to develop basic education as they help education to achieve its goals towards literature, science, art and culture, and its responsibility towards its readers in providing them with information with which they can keep the civilization and human progress in every place and field. Among these educational issues is the issue of (basic education), which represents the main focus of this study, as all parties in society had to provide visions of the reality of education in general and basic education in particular.

**Keywords:** Economic Conditions, Social Conditions, Basic Education, Egypt

يُعد التعليم أعلى استثمار بشري تقوم به الأمة من أجل تأمين غدها وحماية مستقبلها فالتعليم هو مفتاح الأمة إلى التقدم وهو المدخل الحقيقي إلى عالم الغد بكل آماله وتطلعاته وتحدياته. فالاهتمام بالتعليم وبالتحديات التي تواجهه أمر فرضته طبيعة العصر الذي نعيشه وما يكتنف ذلك العصر من تفجر معرفي متزايد وثورة هائلة في الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا وبما تفرضه الكيانات المختلفة من صراعات حول التفوق والتميز، وما يرتبط بذلك العصر من توافر الإنسان المتعلم القادر على التحكم في التغيير لصالحه ولصالح مجتمعه، لذلك فالدول تتسابق في تبني سياسيات واستراتيجيات للتعليم على ضوء اهداف عامة لها ووفق احتياجاتها ترمي في النهاية إلى تنمية الإنسان، فمثلاً في عام ١٩٩١ أصدرت وزارة التعليم الأمريكية استراتيجية للتعليم أمريكا ٢٠٠٠ بهدف دفع أمريكا نحو تحقيق اهدافها التعليمية لبناء جيل من المدارس القادرة على تحويل أمة في خطر إلى أمة من المتعلمين.

من أجل ذلك أعلن الرئيس حسني مبارك اعتبار تطوير التعليم هو المشروع القومي لمصر حتى عام ٢٠٠٠ باعتباره واحداً من ضرورات تحقيق التنمية ولواجهة تحديات القرن الاقدم، وقد اتخذت مصر خطوات كبيرة للسير في ركب التقدم والتحديث، إذ يحاول القائمون عليها تدليل كافة العقبات التي تواجه عملية التنمية الشاملة، وبصفة خاصة التنمية البشرية والذي يعد التعليم هو السبيل الوحيد لإعدادها، إذ يؤكد كثير من الباحثين أن القدرات والامكانيات والمهارات التي يكتسبها الفرد من التعليم إنما هي العامل الاساس والحاسم في عملية التنمية، لذلك قامت الدولة بتشجيع مستمر في مجال التعليم شهدت مصر على اثره إقبال متزايد على التعليم نتج عنه قضايا عديدة جاءت من تزايد هائل في حجم الطلاب يقابله ضعف في مستوى الخدمات التعليمية سواء كانت مادية أو بشرية، فالمدارس لم تعد قادرة على استيعاب كل هذه الأعداد الهائلة من الطلاب بجانب تكديس الفصول بالتلاميذ، واستخدمت المدارس فترتين مما نتج عنه ضعف في المستوى العام للتلاميذ، كذلك تدني المستوى العلمي والمادي والثقافي للمعلمين، وأساليب التدريس أصبحت تعتمد على الحفظ والتلقين، كما أن المناهج الدراسية لا تتناسب مع روح العصر الذي نعيشه.

لذا فإن تطوير التعليم والخروج به من أزمتها الراهنة لم تعد مسؤولية وزير أو وزارة التربية أو التربويين، وإنما صار عملاً قومياً تشارك فيه جميع الهيئات والقنوات الشرعية والأفراد ويعكس آمال الرأي العام وطموحاته وخاصة القضاء على الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت لها تأثير مباشر على عدم تطور التعليم الأساسي في مصر لذا كان من الواجب تظافر جميع الجهود من اجل الخروج من تلك الازمات والسعي الحثيث لتوفير جميع الاحتياجات والمتطلبات، لمواجهة التحديات التي تواجه مصر خاصة ودول العالم عامة من هنا جاء الاهتمام بالتعليم، إذ أصبح هذا الاهتمام عالمياً، يؤكد ذلك ما أصدره المؤتمر الدولي لتعليم الجميع والذي دعا الشعوب والحكومات إلى توفيره صغاراً وكباراً وبخاصة في حده الأدنى اللازم لتكوين الإنسان القادر على أن يعيش العصر ويسير تطورات العلم ويستفيد من منجزات التنمية، وقد أدرك ذلك الرئيس المصري حسني مبارك، ودعا إلى إصلاح شامل في إطار المشروع القومي لإصلاح التعليم حتى عام ٢٠٠٠.

وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم الأساسي وإصلاحه من أجل رفع مستواه، إلا أن النتائج أقل بكثير من التوقعات، فهذا النوع من التعليم مازال لا يتناسب مع أسلوب الحياة، ولا يرتبط بالبيئة المحيطة وبالتالي لن يساعد على تنمية قدرات التلاميذ وخبراتهم في مجال حياتهم اليومية، بالإضافة الى ذلك لأهمية نشر الوعي الجماهيري بمشكلات النظام التعليمي الأساسي، فغيابه كان من أسباب ضعف الثقة بالعملية التعليمية والتشكك منها وعدم مساندتها مادياً ومعنوياً، الأمر الذي انعكس في النهاية إلى تفاقم المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي في مصر.

كان اختيار مدة البحث من عام ١٩٨٢ على اعتبار بداية تعميم تجربة التعليم الاساسي بجميع مدارس مصر، أما اختيار عام ١٩٩٢ كنهاية لموضوع البحث تأتي من خلال صدور (وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل) والتي غيرت النظرة إلى التعليم فأصبح ينظر إليه على أن التعليم قضية أمن قومي لمصر، فضلاً عن ذلك جعل التعليم استثماراً وليس مجرد خدمة، ودعت الوثيقة إلى الإصلاح الشامل للتعليم هو المشروع القومي لمصر حتى عام ٢٠٠٠.

قُسمت الدراسة على مقدمة وثلاث محاور جاء المحور الأول بعنوان: الاوضاع الاقتصادية وأثرها على التعليم في مصر (١٩٨٢-١٩٩٢)، ودرس المحور الثاني الاوضاع الاجتماعية وأثرها على التعليم في مصر (١٩٨٢-١٩٩٢)، وبينما بحث المحور الثالث واقع التعليم الاساسي وتطوره في مصر (١٩٨٢-١٩٩٢).

## ٢-١ مشكلة البحث

يواجه المجتمع المصري العديد من القضايا التي تتطلب تعبئة كافة الجهود لحلها، ومن بين هذه القضايا المجتمعية قضية التعليم، إذ يواجه التعليم مشكلات خطيرة تعوق تحقيق أهدافه، وهي قضية متشابكة متعددة الأطراف تتعلق بكل مرحلة تعليمية، بل إن كل مرحلة لها مشاكلها وأبعادها المختلفة ومن بين هذه القضايا التعليمية قضية التعليم الأساسي والتي تمثل المحور الأساس لهذه الدراسة فالتعليم الأساسي في مصر يعاني من أزمة عميقة، هذه الأزمة تتكون من عدة قضايا فرعية متشابكة ومعقدة من أبرزها:

١. لآزال نظام التعليم الأساسي يعاني من قصور كبير في استيعاب كل من هم في سن الإلزام مما أدى إلى انتشار الأمية ووجود ظاهرة التسرب التي تعد من أهم المنابع الرئيسة لانتشار الأمية.
٢. انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بصورة خطيرة ولأسباب عديدة.
٣. يعاني المعلم في مصر من مشكلات تتعلق بحالته المادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعدد مصادر إعداده وجمود الأساليب المتبعة في برامج التدريب، كما إن مستوى بعضهم غير مؤهل لأداء رسالته.
٤. النقص الشديد في الابنية التعليمية وعدم وجود المرافق أو التجهيزات والورش والمعامل والوسائل التعليمية، مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصول وازدحام وإشغال بعض المدارس بنظام الفترتين بل وأحياناً لثلاث فترات.
٥. وجود مشكلات عديدة متعلقة بالإدارة في مرحلة التعليم الأساسي.
٦. من أهم المشكلات هو التمويل والذي أدى إلى اتساع الهوة بين المطالب التعليمية وبين إمكانيات النظام التعليمي وبالتالي تدهور مستوى الخدمة التعليمية.

## ٣-١ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على:

١. الكشف عن المسؤولية الوطنية والقومية تجاه قضية التعليم الأساسي من خلال دراسة وتحليل ما تقدم في موضوع البحث، وإبراز الكيفية التي تعالج بها الحكومة القضايا الفرعية المتعلقة بالتعليم الأساسي في مصر لأن التعليم أحد الوسائل الهامة التي تساهم في عملية التنمية الشاملة، فالتعليم يقوم بأهم ما في عملية التنمية وهي تنمية القوى البشرية التي تعد أساس أي تقدم أو تحديث، فتنمية المصادر البشرية دليلاً أكثر واقعية وثباتاً على مسيرة العصر والتطور.
٢. إبراز أهمية الدور القومي الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في وضع تصور علمي لتوظيف التعليم الأساسي لخدمة القضايا المجتمعية؛ وقد حدد الباحث مجموعة تساؤلات بحيث تؤدي الإجابة عليها إلى تحقيق أهداف البحث، وهذه التساؤلات تنقسم إلى:

- هل حجم التغطية لموضوع البحث متناسباً مع أهمية هذا الموضوع؟
- ما مدى تأثير الظروف الاجتماعية على التعليم الأساسي؟
- ما مدى الارتباط بين البطالة وقضايا التعليم الأساسي؟
- ما هي أهم المبادئ والمقومات التي ارتكز عليها التعليم الأساسي؟
- ما أثر الظروف الاقتصادية على واقع التعليم الأساسي؟

## ٤-١ منهج البحث

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي في تتبع تاريخ الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضع الدراسة وتتبع تطوراتها المختلفة، خلال فترة أو فترات زمنية معينة، ويهتم بوصف التغيرات المختلفة التي تطرأ على هذه الظاهرة نتيجة خضوعها للتطور التاريخي أو الزمني وقد استخدم الباحث هذا المنهج في هذه الدراسة في جمع المادة العلمية من مصادرها المتعددة من السجلات الرسمية والمراجع العربية والتقارير والبحوث المختلفة والدراسات المتخصصة، وقد استخدم هذا المنهج في تصوير الواقع المجتمعي لفترة الدراسة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ومدى تأثيرهم على واقع التعليم الأساسي وتطوره في مصر.

## ٥-١ أهمية البحث

- لمواجهة التحديات التي تواجه مصر خاصة ودول العالم عامة جاء الاهتمام بالتعليم، إذ أصبح هذا الاهتمام عالمياً، يؤكد ذلك ما أصدره المؤتمر الدولي لتعليم الجميع والذي دعا جميع الشعوب والحكومات إلى توفير التعليم للجميع صغاراً وكباراً.
- بالرغم من الجهود المبذولة في مجال تطوير التعليم الأساسي وإصلاحه من أجل رفع مستواه، إلا أن النتائج أقل بكثير من التوقعات، فهذا النوع من التعليم مازال لا يتناسب مع أسلوب الحياة.
- لأهمية نشر الوعي الجماهيري بمشكلات النظام التعليمي، فغياب الوعي الجماهيري بمشكلات التعليم كان من أسباب ضعف الثقة بالعملية التعليمية والتشكيك منها وعدم مساندتها مادياً ومعنوياً.

## ٢- الإطار النظري

### ١-٢ الدراسات السابقة

كان للدراسات العلمية أهمية في رفق البحث بمعلومات قيمة أرشدت الباحث إلى موطن المعلومات الضرورية والتي وظفت معلوماتها من أجل الدراسة منها رسالة الماجستير المعنونة (دور إدارة المدرسة الثانوية الفنية في ترشيد الإنفاق التعليمي في ضوء المتغيرات العالمية) للباحث سلامة عبد العظيم حسين. ورسالة الماجستير المعنونة (الدروس الخصوصية وأثرها على المجتمع المصري) للباحث إبراهيم عبد العاطي عبد الحميد؛ وقد اكدت الدراسات السابقة التي تناولها الباحث فيما يخص التعليم عدد من القضايا قدمت خلالها تقديماً لهذا الموضوع تناولت فيه تاريخ التعليم الأساسي وواقعه ومفهومه ومراحله والمدد الزمنية لهذا التعليم خلال فترة الدراسة وقد كان من اهم نتائج هذه الدراسة فيما يخص التعليم الأساسي أن تفوقت قضية التعليم الأساسي على غيرها من القضايا الأخرى من حيث حجم الاهتمام الشكلي أو الكمي الذي أولته الدراسات السابقة لهذه القضية، وقد اراد الباحث الكشف عن مدى اهتمام المصادر بقضايا التعليم الأساسي وتقييم المعالجة في ضوء مسؤولية هذه المصادر تجاه القضية التعليمية وتجاه دورها في المجتمع.

### ٢-٢ الأوضاع الاقتصادية وأثرها على التعليم في مصر (١٩٨٢-١٩٩٢)

بداية الثمانينات بدء الاقتصاد المصري بمواجهة العديد من المشكلات والازمات الحادة التي جاءت نتيجة خطأ وقصور الإدارة السياسية بإتباع الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ السبعينات إلى جانب عوامل أخرى متراكمة منذ الستينات فقد كان الغرض من سياسة الانفتاح هو تخفيف القيود الإدارية والعودة للمؤشرات الاقتصادية في الكفاءة مع فتح الباب للقطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي على نحو أكثر فاعلية، ودعوة رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار في مصر (البلاوي، ١٩٨٩، ص٣٢).

لقد شهدت السنوات الأولى للانفتاح الاقتصادي تدفقاً واسعاً للنقد الاجنبي عبر عائدات البترول وتحويلات العمالة المهاجرة والدخل من القناة والسياحة وقد تضمنت أيضاً فتح جميع مجالات الاستثمار أمام رأس المال الخاص والاجنبي والعربي ورفع جميع القيود أمام تراكم وتوظيف رأس المال الخاص المصري والتدفق الواسع للمساعدات والمنح والقروض من الدول العربية النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة، وفي ظل تلك الموارد الهائلة التي أتاحت للاقتصاد المصري ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو جاء مشوهاً فقد تجسد هذا التشوه في أنه كان في صالح القطاعات غير الانتاجية أكثر مما كان في صالح القطاعات الانتاجية (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٩، ص٤٣٩-٤٤٠). فقد جرى توسع في قطاعات التوزيع والخدمات بمعدلات أعلى بالمقارنة بقطاعات الانتاج المادي (القطاعات السلعية) وعلى حسابها وشهدت الصناعة التحويلية تراجعاً في أهميتها النسبية في الانتاج القومي (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦، ص١٠). ومن ناحية أخرى زادت الواردات بشكل هائل عن الصادرات وزاد الاستهلاك والنفقات العامة أكثر من الانتاج، فضلاً عن الزيادة في تحويلات المصريين وإيرادات القناة والسياحة لم تكن وحدها كافية لمقابلة زيادة الواردات، فلجأت مصر إلى الحصول على موارد إضافية من خلال عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

الذي تم تمويله عن طريق الاقتراض بصفة أساسية وساعد توفر السيولة الدولية على حصول مصر على قروض أجنبية كبيرة (عثمان، ١٩٩١، ص ١٨٣).

وفي النصف الأول من الثمانينات حدث مالم يكن في الحسبان وما كان أحد يتوقعه فقد تناقصت إيرادات النقد الأجنبي في مصر نتيجة تراجع أسعار البترول والسياحة وتحويلات المصريين واستمر الدور السلبي للبنوك الأجنبية في نزوح الودائع من العملات الأجنبية إلى خارج البلاد أو بعيداً عن الإنتاج، واستمر التدهور في قيمة الجنيه المصري في ظل المضاربة عليه لصالح العملات الأجنبية خاصة الدولار (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦، ص ١٠). وبذلك ازداد الاختلال في الاقتصاد المصري بالاعتماد المتزايد ليس فقط على الموارد الخارجية بل أن بعضها بطبيعته موارد ناضبة وغير مستمرة (البلاوي، ١٩٨٩، ص ٣٦)، وبذلك لم تكن سنوات الثمانينات سنوات الرخاء الموعود، بل على العكس شهدت تلك السنوات بداية ظهور المشاكل الاقتصادية وتفاقمها التي عانى منها الاقتصاد المصري من أهمها (عثمان، ١٩٩١، ص ١٨١):

## ٢-٢-١ العجز في الموازنة العامة

ويقصد به وجود خلل بين ما هو موجود ومتاح وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع وقد عانى الاقتصاد المصري من أزمة مالية حادة، إذ ظل العجز الكلي في الموازنة العامة مستقراً نسبياً عند مستوى عال بلغ ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص ٤٦٧)، فضلاً عن استمرار تزايد هذا العجز سنة بعد سنة أخرى، إذ أصبح ظاهرة هيكلية ودائمة وليس عجزاً مؤقتاً، وكان لهذا العجز أسباب مزمنة في الموازنة العامة للدولة منها (اسماعيل، ١٩٨٨، ص ٥٠):

### أ. الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام وخاصة في المجالات التالية:

١. الانفاق على الاستثمار، فنسبة كبيرة من الاستثمار كانت توجه إلى مشروعات المرافق العامة والبنية الأساسية التي أنتهى عمرها الافتراضي.
٢. الزيادة الكبيرة في الأجور ودفع الرواتب.
٣. الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري.
٤. الدعم المباشر.
٥. إزدياد عبء خدمة الدين، فقد أخذت هذه الخدمة بالزيادة داخلياً وخارجياً بصورة مطردة حتى وصل إلى ٢,٧ مليون جنيه في ميزانية عام ١٩٨٦-١٩٨٧.

### ب- بطء معدل الزيادة في الإيرادات السيادية بل وتعرض بعضها للإنخفاض:

١. الضرائب: بالرغم من استحداث ضرائب جديدة إلا أن حصيلتها إنخفضت.
٢. انخفاض إيرادات البترول والجمارك، وهذا العجز يؤدي إلى التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار، واستمرار العجز يدفعنا إلى مواصلة الاقتراض من الداخل والخارج (نافع، ١٩٨٦، ص ١٧).

## ٢-٢-٢ ارتفاع معدلات البطالة

يعاني الاقتصاد المصري من أزمة بطالة مزمنة تزايدت بصورة مضطربة خلال عقد الثمانينات واولائل التسعينات، يؤكد هذا النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٨٦ الذي أجراه وأصدر بياناته الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فمن واقع تلك البيانات بلغ حجم المتعطلين عن العمل في مصر ٢,٠١ مليون فرد بما يوازي حوالي ١٤,٧% من إجمالي قوة العمل المصرية (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٩، ص ٦٢٣)، ارتفعت إلى نحو ١٥% عام ١٩٨٩ (البشري، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ١٣). وقد تفاقمت البطالة في مصر نتيجة وجود أعداد كبيرة من الايدي العاملة الباحثة عن عمل دون أن تحصل على فرصة في ظل النقص المتزايد في الطلب على الايدي العاملة الذي واكب أزمة الكساد التي حدثت بالمشروعات إلى تقليل حجم الانتاج وتخفيض حجم المستخدم من عناصر الانتاج على أثر انخفاض حجم المبيعات عندما اتجهت الاسعار المحلية إلى الارتفاع وبدأت معاناة أصحاب الدخل المحدود والفقراء وأبناء الطبقة الوسطى التي تشكل أغلبية أفراد المجتمع المصري (البشري، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ٣٧٧).

وتكمن خطورة هذه المشكلة في إهدار وتبديد إنتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أفضل للمجتمع، وتكمن أيضاً في أن حوالي ٩٠% من المتعطلين هم من الشباب الجدد الداخلين إلى



سوق العمل مما يزيد من تفاقم الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للبطالة (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٩، ص ٦٢٢).

وترجع مشكلة البطالة إلى اسباب كثيرة، ويعتقد أن النظام التعليمي غير متناسب مع احتياجات التنمية في الدولة، فمعظم الخريجين مؤهلين لأعمال الكتابية والادارية في حين تقل العمالة الفنية المدربة التي يحتاجها سوق العمل، وعلاوة على ذلك فإن نسبة عالية من المشتغلين في بطالة مقنعة، ويرجع ارتفاع هذه النسبة لعدة اسباب منها تكس المشتغلين في الحكومة والقطاع العام، بالإضافة إلى أن نسبة عالية من المشتغلين تعمل في قطاعات لا يستغرق وقت العمل الحقيقي إلا جزء من الوقت الكلي للعمل، بالإضافة إلى ذلك سوء الادارة وغياب نظام فعال للحوافز (حسين، ١٩٩٥، ص ١٣٠-١٣١).

#### ٢-٢-٣ إزدياد حجم الديون الخارجية

تعد المديونية الخارجية من أهم التحديات التي واجهها الاقتصاد المصري خلال حقبة الثمانينيات، إذ تفاقم الدين العام الخارجي إلى أن وصل إلى نحو ٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ وفقاً للتقارير الدولية (البشري، ١٩٩١، ص ٣٨٦). وقد أدى ذلك إلى تزايد ثقل وعبء الديون الخارجية على الاقتصاد المصري، إذ تكمن خطورة المديونية في:

أ. تتمثل هذه الديون في أقساط أصل الدين، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليها خاصة مع اعتماد أعباء خدمة الديون على المتحصلات التجارية من العملات الأجنبية، مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات النقدية الدولية وقد لا تكفي الديون لتمويل الواردات الضرورية التي يحتاج إليها الاقتصاد المصري الأمر الذي يدفع لمزيد من الاقتراض (قنديل، ١٩٩١، ص ٥٢٣).

ب- من خطورة تزايد الديون أيضاً أنها تزيد من انسياب الموارد الاقتصادية من داخل البلاد إلى خارجها، وهو ما يعرف بالنقل العكسي للموارد من داخل مصر إلى خارجها في صورة أقساط وفوائد، ومن ثم يترتب على ذلك نقص في المخصصات التمويلية اللازمة للارتفاع بمستوى قطاعات الخدمة بصفة عامة وقطاعات التعليم بصفة خاصة (عبد الحميد، ١٩٨٩، ص ٦٧).

#### ٢-٢-٤ التضخم

شهد عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات زيادة معدل التضخم بشكل لم يسبق له مثيل إذ ارتفع هذا المعدل وفقاً للأرقام القياسية لأسعار المستهلكة من ١١,٧% في المتوسط خلال السبعينيات إلى ١٨% في المتوسط خلال الثمانينيات وواصل الارتفاع خلال عامي ١٩٨٩-١٩٩٠، ١٩٩٠-١٩٩١ فبلغ ٢٠,٧% و ٢١,٤% على التوالي (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص ٤٦٤-٤٦٥).

ويأتي ارتفاع معدل التضخم نتيجة وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ووجود عجز كبير في ميزان المدفوعات نتيجة ازدياد حجم الواردات بشكل كبير في مقابل تدهور حجم الصادرات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القيمة الخارجية للجنبة المصري بصورة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع في اسعار السلع المستوردة بالإضافة إلى تراجع التنمية الانتاجية وانتاجية العمل نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي وظهور ما يسمى بتضخم التكاليف، وكذلك رفع أسعار العديد من السلع والخدمات إلى مستوى ما يقترب من الأسعار العالمية رغم ان مستوى الدخل من واقع نصيب الفرد في المتوسط منه لم يتعد ٥% من الدخل العالمي (البشري، ١٩٩١، ص ٣٧٩). ومن جهة أخرى الدور الذي لعبته كمية الأموال السائلة التي أدخلت إلى البلاد عبر تحويلات العاملين بالخارج، والتي زادت من كمية النقد المتداول بالداخل ومن ثم ارتفاع الاسعار (قنديل، ١٩٩١، ص ٥٢٤). فكان السبب الرئيس والأول وهو الزيادة السكانية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفي ظل نقص المعروض منها فاتجهت الأسعار إلى الارتفاع (البشري، ١٩٩١، ص ٣٨٠)، لهذا التضخم آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة من أهمها أنه يؤدي إلى وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد القومي وإلى اختلال بين الأجور والاسعار، فضلاً عن ذلك فإنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود في مقابل زيادة مستوى الاسعار، وأن التضخم أدى إلى ازدياد توزيع الدخل والفقراء بينما يستفيد منه أصحاب الدخول المتغيرة كالتجار والمنتجين والمستوردين وغيرهم الذين تزايد دخولهم مع تزايد الاسعار، بالإضافة لذلك فإنه يؤثر على قرارات الأفراد الخاصة للاستثمار والادخار، إذ يؤدي إلى ضعف الميل للادخار وزيادة المضاربات

على المباني والأراضي والميل إلى تخزين السلع والامتناع عن الاستثمار طويل المدى (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص٣٦٥).

## ٢-٥- تزايد الفجوة الغذائية

تعاني مصر من وجود فجوة غذائية كبيرة تزداد اتساعاً باستمرار خاصة مع استمرار وجود زيادة سريعة في عدد السكان بما يؤدي إلى الاعتماد الكبير على استيراد المواد الغذائية من الخارج وخاصة القمح وترجع اسباب الفجوة الكبيرة إلى مجموعة من العوامل من أهمها (قنديل، ١٩٩١، ص٥٢٢):

- ١) وجود خلل في التركيب المحصولي نتيجة للسياسات الزراعية المتضاربة.
- ٢) جمود التوسع الأفقي في الزراعة.
- ٣) الهجرة من الريف المصري.
- ٤) ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- ٥) التغيرات التي طرأت على مستوى الطلب على الغذاء.

وتؤدي الفجوة الغذائية إلى وجود عجز مستمر ومتزايد في ميزان المدفوعات، كما تؤدي إلى وجود عواقب سياسية سيئة.

## ٢-٦- انخفاض معدلات نمو قطاعات الإنتاج

لم تستخدم الطاقة المتاحة في قطاعات الإنتاج المختلفة للاستفادة منها بأقصى قدر في إمكانيتها، مما أدى إلى وجود بطء في نمو القطاعات السلعية، إذ تشير الإحصاءات إلى تراجع معدل النمو السنوي للنتائج من ٨% عام ١٩٨٢ إلى ٥% عام ١٩٨٦-١٩٨٧، ثم واصل تراجع ليصل إلى ٣,٩% بنهاية الخطة الخمسية (١٩٨٧-١٩٨٨) - (١٩٩١-١٩٩٢) (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص٣٦٥).

ظهرت هذه المشكلة بشكل كبير في قطاع الزراعة، وبصفة عامة فإن معدل نمو الإنتاج الزراعي كان في حدود حوالي ٢,٥% سنوياً في المتوسط وهذا الرقم يقل عن معدل الزيادة في عدد السكان البالغ (٢,٨%)، أدى هذا إلى ازدياد الطلب على الغذاء بصورة كبيرة، وحدث فجوة غذائية اعتمدت البلاد خلالها على استيراد المحاصيل من الخارج، كذلك حدث انخفاض في بعض الحاصلات التي كانت تصدر للخارج مثل القطن والأرز، بالإضافة إلى ذلك حدث تدهور في قطاع الصناعة، والذي تعرض لبطء شديد في نموه لاعتماده على استيراد الآلات وقطع الغيار وغيرها من الواردات الهامة التي تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية، وقد انعكس هذا التدهور في قطاع الصناعة على النمو الاقتصادي ككل (اسماعيل، ١٩٨٨، ص١٩).

## ٢-٧- ضعف الاداء الاقتصادي للقطاع العام

فقد نشأت معارك شرسة لتشيويه سمعة القطاع العام والدعوة لتحجيم دوره بحجة انه رمز للجمود البيروقراطي والادعاء بفشله وتخلفه وعدم مقدرته على استيعاب التكنولوجيا الحديثة (حافظ، ١٩٨٧، ص٢٣١).

## ٢-٨- العجز الكبير في ميزان المدفوعات

فهناك فجوة هائلة بين حصيلة الصادرات والمدفوعات من الواردات.

## ٢-٩- التدهور المستمر في القيمة الخارجية للجنه المصري

فقد زاد من تفاقم المشكلات الاقتصادية أزمة الخليج الثانية التي حدثت في المنطقة العربية في ٢ آب ١٩٩٠ وما ترتب عليها من آثار مزدوجة إيجابية وسلبية من أهمها:

### أ- الآثار الإيجابية

- مساندة مالية خارجية لمصر.
- إسقاط ١٣,٥ مليار دولار من ديون مصر الخارجية.
- ب- الآثار السلبية
- تراجع الاستثمارات في مصر.
- نقص إيرادات قناة السويس والبتروول والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.
- عودة إجبارية للعمالة المصرية في الخارج مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة،



ومنذ عام ١٩٩١ تبعت مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي وحدثت تغيرات متلاحقة تأكد من خلالها أن الاقتصاد المصري أصبح اقتصاد سوق حر مفتوح مع العالم، إذ توالى صدور العديد من القوانين الاقتصادية التي تتيح الفرصة للقطاع الخاص ورؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بحرية ومنحها تسهيلات كبيرة، وتم تحرير قطاع التجارة الخارجية للعمل بحرية أوسع، فضلاً عن ذلك تم إعادة النظر في عمليات التصدير والاستيراد، وعرض وحدات القطاع العام للبيع (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢، ص ١١٢).

## ٢-٢-١٠ انعكاسات الظروف الاقتصادية على التعليم الأساسي في مصر

يتضح مما تقدم أثر العوامل الاقتصادية على التعليم ومحتواه ومدى انتشاره وتطوره السائد في المجتمع، إذ أن الرخاء الاقتصادي يؤدي إلى تخصيص نصيب أكبر من الموارد المالية ورصد ميزانيات أكبر لنشر التعليم وتحسينه، فقد كان لانعكاسات الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها مصر على التعليم بشكل عام، والتعليم الأساسي بشكل خاص آثار سيئة فقد أدت هذه الظروف إلى ما يلي:

١- نقص التمويل الاكبر للعملية التعليمية وكان من نتيجته صدور قانون (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ الذي انخفض بمقتضاه عدد سنوات المرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات بدلاً من ست ومن ثم خفض سنوات التعليم الإلزامي من تسع إلى ثمان سنوات.

٢- أدت الازمة الاقتصادية إلى عدم الوصول إلى مرحلة الاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائية)، نتيجة قلة المباني المدرسية وارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات في المدارس.

٣- أثيرت قضية المجانية وظهور اتجاهها يطالب بالغاءها او محاولة ترشيدها وقصرها على مراحل معينة مثل مرحلة التعليم الأساسي لأهميتها بالنسبة للأمن القومي للبلاد.

٤- تسرب الكثير من الأطفال للعمل لمساعدة أسرهم على مواجهة ظروف الحياة ولرفع مستوى دخل الأسرة.

٥- تأثر التعليم بمشكلة التضخم نتيجة لارتفاع أسعار المواد وانخفاض قيمة العملة، فضلاً عن ذلك عدم اتمام المستهدف من الخطة سواء بالنسبة لإنشاءات المباني الحديثة أو الصرف على الأنشطة المختلفة أو شراء تجهيزات المعامل والورش أو إمداد المكتبات المدرسية بالكتب أو استكمال الادوات والاثاث المدرسي (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢، ص ٩٠).

## ٢-٣ الأوضاع الاجتماعية وأثرها على التعليم الأساسي في مصر (١٩٨٢-١٩٩٢)

أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها النظام السياسي في مصر منذ السبعينات وطوال مدة الدراسة على جميع مجالات الحياة في مصر ومنها التعليم الأساسي، أما بالنسبة للأوضاع الاجتماعية السائدة خلال هذه المدة، نجد أن هذه السياسة قد أحدثت تغييرات هامة وجذرية أعادت تشكيل النظام الاجتماعي وأبرزت العديد من الظواهر الاجتماعية والتي تمثل أهمها في الآتي:

٢-٣-١ أثر سياسة الإنفتاح في البناء الطبقي في المجتمع المصري بصفة عامة إذ أدت إلى وجود تناقض حاد بين كل الطبقات، فبعد أن كانت منقسمة إلى طبقة فقيرة وطبقة متوسطة كبيرة وطبقة ثرية، أضحت الآن يتكون من طبقة معدمة وطبقة ثرية وتحولت الطبقة الوسطى إلى قطاع كبير مطحون يجاهد في سبيل الاحتفاظ بالحد الأدنى من المعيشة (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢، ص ٢٤٦).

ومن أبرز التحولات التي طرأت على البناء الطبقي في عصر الانفتاح هي صعود بعض الافراد من طبقات مختلفة مهنية وعاملين بشركات خاصة استطاعوا أن يحققوا ثروات كبيرة وخيالية أحياناً، وأكثرها دون عمل منتج أو جهد حقيقي، وقد أثر ذلك في إعادة تشكيل أوضاع العديد من الفئات والشرائح الاجتماعية (حافظ، ١٩٨٧، ص ٢٤٤-٢٤٥)، بالإضافة إلى ذلك توجد مؤشرات في مرحلة الانفتاح على أن عناصر الطبقات العليا والطبقات العليا الوسطى التي كانت موجودة قبل الثورة بدأت تطفو على السطح مرة أخرى وإتحدت مع الطبقات العليا للكنوقراط لتشكيل ما يسمى بالبرجوازية الجديدة أو الطبقة الطفيلية أو الرسمالية الطفيلية (الجوهري وآخرون، ١٩٩٣، ص ١٧).

## ٢-٣-٢ إتساع الفوارق الداخلية (التفاوت في توزيع الدخل)

أدت سياسة الانفتاح إلى تفاقم حدة التفاوت في توزيع الدخل بدرجة ملحوظة على كافة المستويات، وهذا ما تؤكدته الملاحظة العابرة لمظاهر الحياة في مصر في زمن الانفتاح، ومثلما تؤكدته إحصاءات

توزيع الدخل بالرغم من قلتها وعجزها عن الاحاطة بالأبعاد الحقيقية للفوارق الطبيعية، فهناك إجماع في الرأي بين أغلب الباحثين على ظهور نمط جديد لتوزيع الدخل في سياسة الانفتاح انخفض فيه نصيب الفقراء وزاد فيه نصيب الاغنياء، وقد أفضى الانفتاح إلى تزايد عدم المساواة في الدخل لأنه يعمل في صالح من يملكون على حساب من لا يملكون وبالتالي زاد توزيع الثروة والدخل اختلالاً لصالح الاقلية الميسورة، وهذا أدى بدوره إلى ظهور شكل جديد من الازدواجية الاجتماعية الاقتصادية انعكست على بعد المسافة بين العاملين في القطاع الانفتاحي والعاملين في القطاعات الاخرى (الجوهري وآخرون، ١٩٩٣، ص ١٤).

ونتيجة للتفاوت في توزيع الدخل في ظل هذه السياسة، وكذلك التفاوت الحاصل في مستوى المعيشة ومستوى الخدمات التي يحصل عليها الأفراد سوء في مجال التعليم او الصحة أو المواصلات، كل هذا يؤدي بدوره إلى الاستقطاب الاجتماعي وفقدان العدل الاجتماعي بين طبقات المجتمع (عبد الحميد، ١٩٨٩، ص ٦٩).

### ٢-٣-٣ الجوء الى الحلول الفردية لحل المشكلات التي تواجه الافراد

فمن أسوأ ما أصاب المجتمع من جراء الانفتاح هو فشل المجتمع في توفير الحلول الجماعية للمشكلات التي تواجه الافراد، لذلك يلجأ هؤلاء الافراد إلى الحلول الفردية، ويتطلب هذا الحل توفر المقدرة المالية لذلك فهو ميسر لعدد قليل من الافراد المجتمع وهي القلة القادرة مادياً، أما باقي الافراد الذين لا يملكون المال فإنهم يلجأون إلى سبل عديدة لمواجهة مشكلاتهم، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى حدوث تباعد بين هؤلاء الافراد وبين مجتمعهم وإلى ضعف انتمائهم له مما يصيب المجتمع بالضعف والتفكك (العيسوي، ١٩٨٤، ص ٣٩).

### ٢-٣-٤ تدهور القيم

اثر الانفتاح على قيم و اخلاقيات المجتمع المصري، وأدى إلى وجود تناقض حاد بين القيم الأصيلة والقيم الوافدة، وكذلك أدى إلى تفشي الممارسات الطفيلية التي أعلنت من قيمة رأس المال فوق كل قيمة.

### ٢-٣-٥ الزيادة السكانية وتدهور مستوى التعليم

فقد بلغ تعداد السكان في مصر حسب تعداد عام ١٩٨٦ (٥٠) مليون نسمة، ثم ارتفع إلى (٥٨) مليون عام ١٩٩٣، وقد بلغ معدل النمو السكاني بين آخر تعدادين (١٩٧٦ - ١٩٨٦) ٢,٨% (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢، ص ١٣٨).

وقد نتج عن هذا الانفجار السكاني الرهيب الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي من بينها معاناة التعليم من مشكلات عديدة أدت إلى عدم وجود خدمة تعليمية مناسبة بالإضافة إلى تأثير هذه الزيادة على ما يمكن أن تخصصه الميزانية العامة للدولة للارتفاع بنوعية التعليم (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢، ص ١٣٨).

### ٢-٣-٦ بروز ظاهرة العنف الجماعي في مصر

تناقصت أعمال العنف السياسي الشعبي والرسمي خلال السنوات الثلاث الأولى من مدة رئاسة الرئيس حسني مبارك، إلا أنه في عام ١٩٨٥ وقعت بعض احداث العنف الجماعي الطلابية والتي كانت متعاطفة مع الشعب الفلسطيني واللبناني ضد العدوان الإسرائيلي وتحديداً خلال اعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٩ ارتفعت حوادث العنف الجماعي مرة أخرى وكانت هذه الأحداث متتالية وعلى نطاق واسع ومتعلقة بقضايا العدالة الاجتماعية أو ارتبطت بالصراع بين النظام السياسي والجماعات المتطرفة (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص ٣٤٣-٣٤٥).

لقد شهدت الأعوام الاولى من التسعينات تصعيداً ملحوظاً في حوادث الاغتيالات التي استهدفت الشخصيات السياسية والعامة وكبار رجال الأمن على نحو يفوق ما شهده عقد الثمانينات، وقد شهد عام ١٩٩٢ مزيداً من التصعيد في أعمال العنف الذي لم يعد قاصراً على الرموز السياسية بل اتجهت الجماعات المتطرفة إلى توسيع مجالات المواجهة من خلال: (علي، ١٩٨٨، ص ٥٠)

أ- العنف الموجه ضد رجال الشرطة.

ب- اغتيال المفكرين والكتاب.

ج- التفجير العشوائي ضد المواطنين.

د- الإضرار المباشر بالاقتصاد القومي والذي تمثل في ضرب السياحة.

هـ- العنف الموجه ضد الأفراد لتغيير انماط سلوكهم بالقوة.

٢-٣-٧ إنعكاسات الظروف الاجتماعية على التعليم الاساسي في مصر من خلال ما تقدم يتضح لنا مدى تأثير الظروف الاجتماعية على التعليم وانعكاساتها فقد تبين أن الكثير من أبناء الطبقات الفقيرة يعيشون في ظل ظروف اجتماعية سيئة لعدم مقدرة اسرهم على توفير الرعاية اللازمة لهم، بالإضافة إلى ذلك تأثير الانفجار السكاني والذي أدى بدوره إلى عدم قدرة النظام التعليمي في مرحلة التعليم الاساسي في الوصول إلى مرحلة الاستيعاب الكامل، وذلك لضعف إمكانيات الدولة في مقابل الإقبال المتزايد على التعليم، فضلاً عن تدهور القيم الاجتماعية والتي أدت إلى ظهور أعراض مرضية اجتماعية مثل الكتب الخارجية والغش الجماعي والدروس الخصوصية، كذلك ظهور تمايز واضح في نوعية التعليم الخاص بمدارس اللغات الذي أدى إلى تبايناً حاداً في المستوى التعليمي للتلاميذ، وهكذا فقد أبرز محقاً أحد المفكرين التربويين البارزين أن معظم العشرة الاوائل في الشهادة الإعدادية لعام ١٩٨٧-١٩٨٨ بالقاهرة كانوا من مدارس اللغات وبلغت نسبة النجاح في المدارس الأخيرة ٩٩,٦% مقابل ٨٠,٥% في المدارس الرسمية (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص٥٩٨).

بالإضافة إلى ظهور البعد الاجتماعي في التعليم فبعدما عجزت المدارس العامة من استيعاب التلاميذ وتقديم الخدمة الواجبة لهم، اتجه الناس إلى المدارس الخاصة، بعد ما يؤس البعض من المدارس الخاصة التقليدية تحولوا إلى المدارس الخاصة الانفتاحية، بل إن بعض منهم المتمكنين مادياً أرسلوا أبناءهم للتعليم في مدارس داخلية في قبرص أو اليونان أو فرنسا وإنكلترا (العيسوي، ١٩٨٤، ص٣٧).

## ٢-٤ واقع التعليم الاساسي وتطوره في مصر (١٩٨٢-١٩٩٢)

السياسة التعليمية في أي مجتمع تعنى في جملتها بتحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل محكومة بمجموعة من القوانين والخطط والبرامج والاتجاهات العامة التي تسير على ضوئها، وتأخذ السياسة التعليمية في اعتبارها تحديد المستويات العلمية والمهارات والخبرات التي يجب أن تتوافر في كل من ينهي تعليمه بإحدى هذه المراحل، إلى جانب ما تحتاجه من إمكانيات مادية وبشرية حتى تفي بكل ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بدران، ١٩٩٣، ص١٧٠).

وترتكز في مصر سياسة التعليم على عدد من المبادئ والمقاومات السياسية المشتقة من المواثيق السياسية والبعض الآخر مشتق من القوانين والتشريعات الرئيسية التي تجسد هذه المبادئ والمقومات ومن أهم هذه المبادئ ما يلي (وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٣، ص١٤-٢٠):

- ١- أن التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن.
  - ٢- أن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في جميع مراحلها.
  - ٣- أن التعليم عملية وظيفية حاکمة في المجتمع فهو لا يكون استثماراً حقيقياً إلا بقدر عوائده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية قياساً إلى ما ينفق عليه من جهد ومال.
- وفي عام ١٩٨٥ أعدت وزارة التربية والتعليم ورقة بعنوان السياسة التعليمية في مصر اشتملت على الأهداف المنوط بهذه السياسة تحقيقها والبرامج المرتبطة بها وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي (شاذلي، ١٩٩٢، ص١١٦-١١٧):

- ١- الإرتفاع التدريجي بقدرة النظام التعليمي على الإستيعاب وصولاً إلى الإستيعاب الكامل في اطار أوضاع ونظم تعليمية مناسبة.
- ٢- الإرتفاع بمستوى الخدمة التربوية المقدمة إلى التلاميذ في المدرسة بجوانبها المختلفة وبمقوماتها المتعددة.
- ٣- تدعيم وتنمية الأجهزة المحلية المسؤولة عن تنفيذ العملية التربوية في المحافظات تدعيماً لنظام الدولة اللامركزي.
- ٤- تدعيم الجهود الذاتية في المحافظات مما يمكن جميع أفراد الشعب من الإسهام مع الدولة في القيام بواجب تربية أبنائهم.

وفي تموز عام ١٩٨٧ صدرت استراتيجية تطوير التعليم في مصر والتي أصبحت قضية تطوير التعليم وإصلاح مسار المحور الرئيس لاهتمامات المسؤولين على أعلى المستويات ومجالاً لاهتمامات وتباين الآراء من قبل المتخصصين والمسؤولين باعتبار أن التعليم هو أحد المتغيرات الرئيسية والحاسمة في عملية التنمية ومستقبلها بالإضافة إلى أنها أحد أدوات التكامل القومي ومن ثم يكتسب تطوير التعليم

أهمية متزايدة خاصة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وعلاقات التداخل الشديدة بين المؤثرات الخارجية والمشكلات الداخلية (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢، ص ٣٥١).

لذلك اتخذت عدة خطوات لتحسين مدخلات عملية التعليم تمثلت في:

- ١- تحسين الأحوال المادية والاجتماعية للمعلم وتوحيد مصادر إعداده.
- ٢- تطوير المناهج والوسائل التعليمية ونظم التقويم.
- ٣- الاهتمام بالأبنية المدرسية وتوفير التجهيزات اللازمة.
- ٤- توفير الرعاية الصحية والتغذية للطلاب.
- ٥- تطوير الإدارة التعليمية والتمويل.

وقد عقدت مؤتمرات عدة لبحث تطوير التعليم على رأسها (المؤتمر القومي لتطوير التعليم) تحت رعاية الرئيس حسني مبارك في تموز ١٩٨٧. وفي عام ١٩٩٢ صدرت (وثيقة مبارك والتعليم) والتي جعلت التعليم قضية أمن قومي لها مكانتها وليس مجرد خدمة من الخدمات التي تقدمها الدولة وتضمنت هذه الوثيقة الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح الشامل لتعليم في مصر، إذ تطرق إلى شتى جوانب العملية التعليمية من أبنية وتحسين أوضاع المعلمين وتطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التعليم وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب وغير ذلك من زوايا الإصلاح، ويمكن إيجاز أهم الخطوط العريضة والاساسية للسياسة التعليمية الجديدة الهادفة إلى الإصلاح الشامل للتعليم في مصر بما يلي:

١. تحديد سياسة التعليم الواعية في إطار ديمقراطي.
٢. عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية.
٣. عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
٤. التعليم قضية أمن قومي لمصر.
٥. النظر إلى التعليم على أنه استثمار.

#### ٤-٢-١ مفهوم التعليم الاساسي

ظهرت مفاهيم التعليم الاساسي منذ الأربعينات واستمرت خلال الخمسينات ففي الأربعينات ظهر مصطلح التربية الأساسية، وكان يُعنى أساساً بمساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أية مساعدة تربوية من مدارس أو معاهد نظامية قائمة، وتقديم معلومات ومهارات تمكنهم من فهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في بيئاتهم وتجعلهم أقدر كأفراد على النهوض بمستوى معيشتهم والمشاركة كمواطنين بفاعلية في تنمية هذه البيئات اجتماعياً واقتصادياً (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٢، ص ١٠٧). وفي أوائل السبعينات استحوذ مفهوم التعليم الاساسي بوصفه صيغة تدخل في إطار التعليم العام على اهتمام بارز في مختلف أنحاء العالم (حسين ويوسف، ١٩٨٦، ص ١). وقد ساهمت في ذلك كل الهيئات والمنظمات التربوية وقد تم تحديد وتداول هذا المصطلح على نطاق واسع في كل المؤتمرات التربوية الدولية، ولقد كان الدافع إلى التركيز على التعليم الاساسي وتطوير مفهومه ومحتواه أن التعليم الابتدائي في معظم الدول النامية هو تعليم جماهير الأطفال، وقد ثبت في الواقع التطبيقي أنه لا يفي الا بقدر يسير من الحاجات التعليمية الأساسية لأبناء وبنات الريف على وجه خاص، ثم إنه تعليم بعيد الصلة عن الحياة، وبالتالي لا يهيئ لها، ومن ثم لا يمكن لمن يقفون عنده أن يسهموا في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا بقدر محدود (احمد، ١٩٨٣، ص ٤١).

#### ٤-٢-٢ أهداف التعليم الاساسي

يمكن تلخيص اهداف التعليم الاساسي بما يلي:

١. تزويد المواطن بالحد الأدنى والضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات التي تناسب تطوير مجتمعا.
٢. إعداد المواطن إعداداً سليماً للاندماج في حياة المجتمع بتزويده بأساسيات التعليم والثقافة من ناحية، وبعض المهارات العلمية التي يمكن أن تصبح في مستقبل حياته نقطة انطلاق لمشاركة نشيطة منتجة من ناحية أخرى، وبذلك يتكامل تكوينه في البعدين الفكري والنظري والعملية التطبيقي.

٣. تأصيل احترام العمل اليدوي مع ممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة، مع تقدير العاملين واحترامهم (حسين و يوسف، ١٩٨٦، ص١٧).
٤. تنمية شخصية التلميذ الخلاقة وفكره الناقد والبناء، بحيث يتمكن عن وعي وبالتعاون مع أبناء وطنه من الإسهام في دائرة مجتمعه وتطويره إلى الأفضل.
٥. غرس الاتجاهات والقيم الاجتماعية والوطنية والقومية والاخلاقية والروحية الأصيلة التي تعبر عن روح مجتمعنا وتعكس أهدافه وأماله الحاضرة والمستقبلية (حسين، ١٩٨١، ص٣٨).
٦. تكوين مواطناً مسلحاً بمنهج في التفكير يمكنه من النمو ذاتياً مع المعطيات الجديدة في مجال معرفته في مرحلة تعليم تالية، أو في مجال عمله الذي انخرط فيه بحيث يستطيع النمو مهنيًا (عويس، ١٩٨٧، ص٤٧).
٧. تكوين مواطناً له شخصية متكاملة من النواحي الجسمية والعقلية والسلوكية والروحية، وايضاً يكون مواطناً متوافقاً مع نفسه ومع بيئته ومع مجتمعه ولديه إحساس عميق بالانتماء لهذه البيئة وذلك المجتمع الذي ينتمي إليه (قطب، ١٩٨٧، ص٢).

#### ٢-٤-٣ نظام القبول في التعليم الاساسي

يقصد بنظام القبول القواعد والضوابط التي يتم بمقتضاها الاختبار والتوجيه إلى مختلف مكونات السلم التعليمي وكذلك النسب التي تحكم التوزيع على المراحل والفروع والقنوات (يوسف، ١٩٨٠، ص١٨)، ويبدأ الإلزام في سن السادسة من العمر وتنقسم هذه المرحلة إلى حقتين:

١. حلقة التعليم الابتدائي ومدتها خمس سنوات (٦-١) طبقاً للقانون المعدل رقم (٣٣٣) لسنة ١٩٨٨.
٢. حلقة التعليم الإعدادي بنتائج امتحان يعقد في نهاية الحلقة الابتدائية يحشد جميع تلاميذ هذه المرحلة داخل قناة تعليمية واحدة، وتنتهي مرحلة الإلزام بامتحان تقليدي من دورين على مستوى المحافظة.

#### ٢-٤-٤ مدة التعليم الأساسي

تختلف مدة التعليم من دولة لأخرى طبقاً لإمكاناتها المادية المتاحة، فهي في بعض الدول يمكن أن تكون ست أو تسع سنوات، وقد تكون أطول من ذلك كما في بعض الدول الغربية. وفي مصر قضت قوانين التعليم العام التي صدرت منذ عام ١٩٥٣ على أن مدة الإلزام تكون ست سنوات من السادسة حتى سن الثانية عشر، ولكنهم رأوا أن هذه المدة لم تعد كافية لبناء شخصية التلميذ بشكل متوازن وتعبر عن متطلبات العقل واليد والقلب، بالإضافة إلى ذلك فإن مدة الإلزام بسنواتها الست ومحتواها التعليمي لم تعد كافية لإعداد المواطنة الصالحة، فهو تعليم بعيد الصلة عن حياة العمل والانتاج، فضلاً عن عدم تكيفه مع ظروف مختلف البيئات، بالإضافة إلى أن مرحلة التعليم الإلزامي كانت تعد منتهية بالنسبة لكثير من أبناء الشعب الذين تحول ظروفهم دون مواصلة التعليم في المرحلة التالية، ثم إن عدداً من هؤلاء التلاميذ كانوا يرتدون إلى الأمية ويصبحون عبئاً على الدولة لالتزامها بإعادة مكافحة أميتهم، لكل هذه الأسباب رأت الدولة مد مدة الإلزام إلى ما بعد المرحلة الابتدائية فصدر قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، والذي يشتمل على أن التعليم الاساسي مدته تسع سنوات (ست منها بالمرحلة الابتدائية، وثلاث في المرحلة الاعدادية) مع ضم المرحلتين في مرحلة واحدة واعتبارها مرحلة تعليم أساسي للجميع حتى يخرج التلميذ إلى الحياة في سن الخامسة عشر بدلاً من الثانية عشرة ويستطيع بعد تدريب مبسط ولمدة معقولة ان يشتغل في سوق العمل وأن يكون منتجاً في مجتمعه يخدم نفسه ويسهم في بناء وطنه، ثم عدل هذا القانون نتيجة لعدة اعتبارات وصدر القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ وبمقتضاه خفضت مدة الدراسة بمرحلة التعليم الاساسي إلى ثمان سنوات بدلاً من تسع بحيث تصبح هذه المرحلة مكونة من حقتين هما:

- الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات.

## • الحلقة الإحصائية ومدتها ثلاث سنوات.

و طبق ذلك اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩ (موسوعة المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٠، ص ٣٣٤).

## ٢-٤-٥ تاريخ التعليم الاساسي وتطوره في مصر

أن المتابع للفكر التربوي في مصر والمحاولات المتعددة لتطوير التعليم يجد أن فكرة التعليم الاساسي ومزج التعليم بالعمل فكرة ليست جديدة على التعليم المصري (عطا، ١٩٨١، ص ٤٠)، بل شهد التعليم عدة تجارب تعد جذوراً للتعليم الأساسي نعرضها بإجمال فيما يلي:

(١) في عام ١٩١٦ أنشأت وزارة المعارف مدارس راقية للبنين وأخرى للبنات يتعلم فيها التلاميذ والتلميذات تعليماً عملياً عاماً متمماً للتعليم بالمدارس الأولية، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، تضمنت خطة الدراسة بعض أوجه النشاط العملي كالتجارة والنسيج والمعادن، ولكن ما لبثت أن ألغيت هذه المدارس في عام ١٩٢٥ (حجي، ١٩٩١، ص ٢٢١).

(٢) في عام ١٩٢٥ ظهرت ما يسمى بـ مدارس الحقول وسميت أيضاً باسم مدارس العمالة، كما عرفت باسم المكاتب العامة، وقد جمعت مناهجها بين المواد النظرية والتطبيقية من زراعة وصناعة ولكن هذه المدارس لم تستمر طويلاً نتيجة لعجز مجالس المديرية عن الوفاء باحتياجات هذه المدارس وعدم اهتمام الآباء بإرسال أطفالهم للعمل، أو ربما عدم تهيؤ فرص مراحل العمل أمامهم فإقطع التلاميذ عن العمل وعن التعليم معاً (احمد، ١٩٨٣، ص ٥١).

(٣) وفي مطلع الأربعينيات أنشأت الوزارة مدارس أولية ريفية، يتلقى فيها التلاميذ التعليم الزراعي والصناعات الأولية الزراعية إلى جانب الدراسة المعتادة بالمدارس الأولية ثم ألغيت لتحل محلها المدارس التكميلية عام ١٩٤٧-١٩٤٨.

(٤) وفي عام ١٩٤٢ ظهرت تجربة قرية (المنائل) الريفية وكانت تهدف إلى ربط أبناء القرية بينهم وإكسابهم قسطاً من المعلومات النظرية إلى جانب إكسابهم خبرات متنوعة، مع الربط بين المواد الدراسية المختلفة، وقد استمرت هذه المدرسة بقرية المنائل حتى عام ١٩٥٤.

(٥) وقد أسفر نجاح هذه التجربة على إنشاء مدارس مماثلة، ألحق بكل مدرسة قطعة من الأرض الزراعية، كما أنشئت بها حظائر للدواجن وقد بلغ عدد المدارس التي أنشأتها الوزارة عام ١٩٤٢-١٩٤٣ (٣٥) مدرسة ثم أنشأت الوزارة عام ١٩٤٤-١٩٤٥ (٤٣) مدرسة أخرى، ثم تمهلت الوزارة في إنشائها وانتهى هذا التمهل بالعدول عن فكرتها بعد أن ثبت أن النهوض بهذا النوع من التعليم يتوقف على نوع المعلم وروحه وشعوره برسالته وتحمسه لها (حجي، ١٩٩١، ص ٢٢٤).

(٦) وفي أوائل عهد ثورة ١٩٥٢ أنشأت مدارس الوحدات المجمع في الريف، وكانت تهدف إلى إعداد التلاميذ للحياة المنتجة بالريف، فكان التلاميذ في الصفين الخامس والسادس يدرسون تعليماً عادياً بالإضافة إلى دراستهم العملية في فصول الصناعات الريفية وكانت هذه المدارس موازية للتعليم الابتدائي، وقد توقفت هذه المدارس للقضاء على ازدواجية التعليم في المرحلة الابتدائية، ولأن هذه المدارس كانت وحدات بجانب مدارس التعليم العام، وبدت كأنها نتوءاً هامشياً في هيكل التعليم لأنها لا تؤدي إلى مرحلة تالية.

(٧) وفي عام ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢١٠ بإنشاء المدارس الابتدائية الراقية، وكان الهدف منها تزويد من لم يواصل تعليمه، إلى ما بعد التعليم الإلزامي في المدرسة الابتدائية بقدر من الثقافة العامة مع إعدادهم عملياً للحياة وفقاً لاحتياجات البيئات المختلفة، ففي القرى تكون ذات صيغة ريفية وفي المناطق الصناعية تكون ذات صيغة صناعية أما بالنسبة للمدن فتكون ذات صيغة تجارية بالنسبة للبنين وذات صيغة مهنية في المدن والقرى بالنسبة للبنات وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ثم ضمت هذه الدراسة إلى المرحلة الإحصائية العملية عام ١٩٥٧.

(٨) ظهرت في عام ١٩٥٦-١٩٥٧ المدارس الإحصائية العملية، وكان الهدف من إنشائها إعداد المنتهين من المرحلة الابتدائية إعداداً ثقافياً واجتماعياً عملياً بلائم البيئة وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد المدرسة الابتدائية الإلزامية وقد استمرت تجربة هذه المدارس الإحصائية (العامة – العملية – الفنية) في مدارس إحصائية واحدة تجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية في صورة أربع مجالات هي (الصناعي، الزراعي، التجاري، الاقتصاد المنزلي) وقد



أطلق عليها المدرسة الاعدادية الحديثة ذات المجالات العملية وتحدد في خطة الدراسة تخصيص من (١٥-٢٠%) من جملة الحصص المقررة للمجالات العملية والفنية في الصفوف الثلاثة بالمدرسة (احمد، ١٩٨٣، ص٥٣). ولكن مع الإقبال على التعليم والتوسع في القبول به حولت الأماكن المخصصة لممارسة التدريبات العملية بهذه المدارس إلى فصول دراسية مما أضعف التدريب العملي بها، بالإضافة إلى عدم توافر الورش والتجهيزات اللازمة إلى جانب كفاية المبالغ المخصصة لدعم التجربة ونشرها، بصدر قانون التعليم العام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ أُلغيت هذه المدارس.

(٩) أنشئت في عام ١٩٦٤ مراكز الدراسات المهنية بهدف إلحاق من أنهوا الدراسات الابتدائية وتشمل الدراسة بها مواد ثقافية إلى جانب مواد نظرية وعملية داخل هذه المراكز وخارجها وكانت مدة الدراسة بها عام كامل وقد واجهت هذه المراكز عقبات كثيرة من بينها قصر مدة التدريب، وعدم وجود أماكن لهذه المراكز، وصغر سن المتخرجين من الدراسين عن سن العمالة، وصعوبة الدراسة بالمصانع والشركات للتدريب العملي، وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لها.

(١٠) ونتيجة للسلبات التي عانى منها النظام التعليمي في مصر ومع الاتجاه العالمي في أوائل السبعينات إلى مفهوم التعليم الاساسي، اتجهت وزارة التعليم والبحث العلمي في مصر إلى تجربة نظام التعليم الاساسي كصيغة جديدة لإصلاح التعليم وتطويره، وفي عام ١٩٧١ عقد مؤتمر تحت عنوان (التعليم في الدولة العصرية) أكد على أهمية مراجعة نظام التعليم في مصر، والعمل على إعادة النظر في أهدافه وتكوينه بوجه عام، وفي نفس العام أيضاً صدر برنامج العمل الوطني والذي نص على ضرورة أن تتسع المرحلة الأولى من التعليم في نهاية السنوات العشرة حتى عام ١٩٨٠ لجميع من بلغ سن الإلزام وتمهيداً لرفع السن إلى ١٥ عام. (١١) وفي عام ١٩٧٢-١٩٧٣ أنشئت بمدينة نصر بالقاهرة وبالتعاون مع ألمانيا الديمقراطية المدرسة التجريبية الموحدة، بهدف ضم المرحلتين الابتدائية والاعدادية في مرحلة واحدة واختصار سنة من السنوات التسع وقامت خطة الدراسة فيها على الربط بين المواد النظرية والمواد العملية.

(١٢) وفي عام ١٩٧٧ انعقد مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب الذي عقدته اليونسكو في أبو ظبي وقدمت مصر خلاله توصية بشأن دعوة الدول العربية إلى تجريب صيغة التعليم الاساسي وإلى تجريب صيغ جديدة تلائم البيئات المختلفة والامكانيات المتاحة وإلى تبادل الخبرات في هذا المجال، وقد بدأت الوزارة في تجريب التعليم الاساسي في عدد من المدارس تم اختيارها على مستوى الجمهورية وشكلت لذلك لجنة في غضون عام ١٩٧٧-١٩٧٨ لبحث الموضوع وتقديم تصور مبدئي عن الأخذ بالتجربة وبدأت التجربة بالفعل في النصف الثاني من العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ ثم أخذت تلك المدارس في النمو في السنوات التالية لذلك.

(١٣) يعد عام ١٩٧٩ هو البداية الحقيقية لاتخاذ الخطوات التنفيذية لتطبيق نظام التعليم الاساسي، إذ قدمت وزارة التعليم في أيلول من نفس العام ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، وضع فيها تصور ملامح التعليم الاساسي الذي يجب توفيره لكل طفل في مصر.

(١٤) وفي تموز ١٩٨٠ طرحت الوزارة ورقة أخرى تحت عنوان تطوير وتحديث التعليم في مصر، وقد رسمت هذه الورقة ملامح استراتيجية شاملة للتعليم حتى عام ٢٠٠٠ والتي تعنى بتعليم كل فرد كبيراً كان أم صغيراً وتركز على القطاعات التي لم تتوافر لها فرص التعليم وطبقاً لهذه الاستراتيجية يبدأ التطوير من العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١.

(١٥) ومع ما تهيأ من التجارب السابقة لنظام التعليم الاساسي، ومع الاتجاه العالمي إلى هذا النظام وتطبيقاً لمبدأ من مبادئ الدستور المصري والذي نص في مادته (١٨) على ان التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتطبيقاً لتوصيات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في دورته الخاصة، وفي ضوء المتغيرات الاجتماعية والعلمية والمعرفية التي لم يعد من الممكن في إطارها ان تقتصر سنوات الإلزام على السنوات الست الأولى من عمر التلميذ، صدر القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بتعميم التعليم الاساسي كنظام للتعليم في مرحلته الأولى ولمدة تسع سنوات دراسية وقد تم تطبيق هذا القانون اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨١-١٩٨٢ في جميع

المدارس الابتدائية بالصفين الخامس والسادس وإبتداءً من العام الدراسي ١٩٨٢-١٩٨٣ عمم التعليم الاساسي بالصف الأول الاعدايي في جميع مدارس الجمهورية، ثم عدل القانون بـ قانون (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ والذي خفضت بمقتضاه مدة الدراسة لمرحلة التعليم الاساسي إلى ثمانى سنوات بدلاً من تسع، بحيث تصبح مرحلة مكونة من حقتين (احمد، ١٩٨٣، ص٢٢٨):

- الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات.
  - الحلقة الاعدايية ومدتها ثلاث سنوات.
- أهم التطورات التي أدخلت في مرحلة التعليم الأساسي (سرور، ١٩٨٩، ص١٢٦):
١. بدأت وزارة التعليم إنشاء مدارس تجريبية للغات بالحلقة الاعدايية من التعليم الاساسي للحفاظ على استمرارية هذه النوعية من التعليم.
  ٢. في العام الدراسي ١٩٨٥-١٩٨٦ تم العمل بنظام المسار الخاص في الحلقة الثانية من التعليم الاساسي ويهدف إلى تحويل التلاميذ الذين ثبت عدم قدرتهم على متابعة المدارس ويريسون عامين دراسيين في الصف السادس بالحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إلى الصف السابع في مسار خاص او قناة خاصة يدرسون بها حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، إذ يقدم للتلميذ فيه من البرامج المهنية والبرامج الثقافية ما يتناسب مع قدراته وإمكاناته بما يحقق له النجاح مع العمل على اكتساب تلميذ المسار الخاص مهارة فنية عالية في أحد المجالات بما يخدمه في حياته المقبلة.
  ٣. البدء في تطبيق نظام اليوم الكامل في عام ١٩٨٤-١٩٨٥ في عدد من المدارس في الكثير من المحافظات على أن يتم اختيار المدارس بمعرفة المديريات التعليمية وأن يكون يومين فقط اسبوعياً كمرحلة أولى.
  ٤. تم تشكيل مجلس نوعي للتعليم الأساسي يختص باقتراح الأسس اللازمة لدراسة وتطوير خطط وبرامج التعليم تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.
  ٥. إنعقاد المؤتمر القومي لتطوير التعليم (١٤-١٦ تموز ١٩٨٧) لبحث التعليم.
  ٦. صدور القرار الوزاري رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٩/١ بإنشاء مدارس إعدادية مهنية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي مدة الدراسة بها ثلاثة سنوات تقدم للتلاميذ مناهج تدريبية عملية تمكنهم من الإسهام في مجالات العمل والإنتاج، وقد تم إنشاء هذه المدرسة لتوفير فرصة لاستكمال الدراسة للتلاميذ الذين يتكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية أو الصف الأول أو الثاني الإعدادي (مرتين متتاليتين) الذين يبدون رغبتهم بهذه المدارس بعد اجتياز الحلقة الابتدائية.
  ٧. تم إنشاء المدارس الرياضية والتجريبية اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩ في بعض المحافظات وتهدف إلى اكتشاف القدرات والمواهب والعمل على صقلها وتدريبها على أيدي مدرسين ومدرسين متخصصين ذوي كفاءة عالية (راشد، ١٩٩٣، ص١٨٥).
  ٨. الارتفاع بالمستوى الكيفي للتعليم من خلال:
    - أ- إنشاء مركز لتطوير المناهج.
    - ب- إنتاج التجهيزات والوسائل التعليمية.
    - ج- تطوير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
    - د- المشروع القومي لإدخال الحاسب الآلي.
  ٩. بالنسبة للمعلم:
    - أ- توحيد مصادر إعداده بحيث تكون التعليم العالي.
    - ب- إلغاء القبول بدور المعلمين والمعلمات بموجب القرار الوزاري رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٤.
    - ج- تطوير برامج كليات التربية اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩.
    - د- تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي للمستوى الجامعي وقد بدأ هذا البرنامج ابتداءً من العام الجامعي ١٩٨٣.
    - هـ- تحسين الأحوال المادية والأدبية للمعلمين.
    - و- إنشاء كليات التربية النوعية لتخرج المعلم النوعي.
  ١٠. بالنسبة للمناهج:

أ- شكلت اللجنة الدائمة لسياسة تطوير المناهج لتتولى وضع السياسة العامة لتطوير المناهج الدراسية.

ب- تم تشكيل لجان متخصصة لتطوير المناهج الدراسية بالقرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ وعددها ستة عشر لجنة، وقد انتهت جميع اللجان من تطوير مناهج التعليم الأساسي في نهاية كانون الأول ١٩٨٧.

ج- إنشاء مركزاً لتطوير المناهج ويختص بتخطيط وتصميم وإعداد وتجريب وإخراج المناهج التعليمية وتقييمها وإعادة تطويرها.

د- إدخال الحاسب الآلي وتطبيقاته في التعليم قبل الجامعي.

هـ- تعديل المناهج للصفين الرابع والخامس الابتدائي.

و- تطوير المجالات العلمية لتساير التطور العالمي.

ز- تطوير مناهج المعلومات العامة في الأنشطة البيئية.

١١. الكتب المدرسية:

أ- تم تطوير وتحسين الكتب المدرسية من حيث المادة والمحتوى والاخراج لتبدو في صورة لائقة ومناسبة لكل صف دراسي.

ب- تم تأليف الكتب الجديدة المطورة للعام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩ لصفوف الخامس الابتدائي والثاني من الحلقة الاعدادية (راشد، ١٩٩٣، ص ١٨٥).

### ٣- الإستنتاجات

أثبتت الدراسة عدداً من النقاط:

١. ضرورة التعاون بين الحكومة والإعلاميين والتربويين من أجل تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، فكل منهما يكمل الآخر.
٢. ضرورة إعلام الجماهير بالواقع الفعلي للنظام التعليمي وإتاحة الفرصة للحوار مع جميع الأطراف العملية التعليمية وتعبئة الرأي العام وتنويره بكل ما يتعلق بالتعليم، وذلك حتى يكون تطوير التعليم إنعكاساً حقيقياً لرغبات الشعب وطموحاته.
٣. تغطية منجزات التعليم كافة عن طريق البرامج الإعلامية والتربوية.
٤. ضرورة نشر الوعي التعليمي والثقافي في المجتمع بأهمية التعليم ودوره في تنمية الفرد والمجتمع، وذلك للقضاء على الكثير من المشكلات التعليمية والتي من أهمها التسرب.
٥. حث أولياء الأمور على التعاون مع المدرسة وذلك لمواجهة مشكلات أبنائهم وزيارة المدارس باستمرار لتوثيق الاتصال بالبيئة المحلية.
٦. إتاحة الفرصة للرأي العام على صفحات الصحف لتوضيح رغباته وآماله وطموحاته في كل ما يتعلق بالتعليم.
٧. دعوة وتشجيع كافة الجهود والمبادرات الشعبية ودعوة شركات القطاع الخاص والبنوك والمؤسسات الإنتاجية للمشاركة في تمويل التعليم.
٨. ضرورة الإشادة في الصحافة ومختلف وسائل الإعلام بما يقوم به المعلمين من جهد في عملية التعليم وعدم تقديم ما يحط من قدرهم.
٩. ضرورة تصدي الصحافة لمشكلات المعلمين.
١٠. المطالبة بضرورة الإهتمام وتطوير إعداد وتدريب المعلمين والموجهين.
١١. الإهتمام باستدعاء المسؤولين عن التعليم للإدلاء بأرائهم تجاه موضوعات التعليم.
١٢. عرض التجارب العالمية وتقديم مختلف الأبحاث التي قدمت في مجال التربية لملاحقة التطورات التربوية.
١٣. المتابعة المستمرة للموضوعات المتعلقة بقطاع التعليم وتحليلها.
١٤. ضرورة الإلتزام الخلفي والتربوي في محتوى المواد الإعلامية.
١٥. ضرورة الإهتمام والإرتقاء بالذوق العام للجماهير.
١٦. ضرورة إنشاء قسم خاص للتعليم بالصحف لتناول كل ما يتعلق بقطاع التعليم في صفحة خاصة به على غرار صفحة الرياضة، و صفحة الفن، و صفحة الحوادث والقضايا.
١٧. الإهتمام بإعداد المحرر المتخصص للعمل في القسم التعليمي.

١٨. الإهتمام باستخدام وسائل الأبراز في إخراج الصفحة التعليمية من عنوان واضح وصور جيدة، واستخدام وسائل الأبراز الأخرى من فواصل وإطارات وخرائط وجداول وألوان.

### المصادر

- أحمد، م. ع. (١٩٨٣). *التعليم الأساسي في الدول العربية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- إسماعيل، م. م. (١٩٨٨). *المشكلة الاقتصادية المصرية: أبعادها، أسبابها، إمكانات حلها*. الاسكندرية: دار الجامعات المصرية.
- البيلاوي، ح. (١٩٨٩). *محنة الاقتصاد والاقتصاديين*. القاهرة: دار الشروق.
- البشري، ط. (١٩٩١). *الأمة في عام، تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية المصرية*. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٨٥). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام (1986). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٨٨). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٨٩). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٩١). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٩٢). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- التقرير الاستراتيجي العربي لعام (١٩٩٣). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الجوهري، م. وحافظ، م. وفتح الله، ع. (١٩٩٣). *دراسة المشكلات الاجتماعية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- العيسوي، أ. (١٩٨٤). *في إصلاح ما أفسده الانفتاح، كتاب الأهالي، العدد الثالث، القاهرة: جريدة الاهالي*.
- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. (١٩٩٢). *إتجاهات السياسة التعليمية خلال فترة الثمانينيات، القاهرة*.
- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. (١٩٩٣). *معالم سياسية مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، القاهرة*.
- بدران، ش. (١٩٩٣). *التعليم والتحديث*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- حافظ، م. (١٩٨٦). *مصر ومشكلاتها: دراسات في الهجرة والتحضر والعدالة الاجتماعية*. القاهرة: دار سعيد رأفت للطبع والنشر.
- حجي، أ. أ. (١٩٩١). *نظام التعليم في مصر*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسين، س. ع. (١٩٩٥). *دور إدارة المدرسة الثانوية الفنية في ترشيد الإنفاق التعليمي في ضوء المتغيرات العالمية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الزقازيق*.
- حسين، م. (١٩٨١). *التعليم الأساسي وأهدافه، مجلة المعلمين (٣)*. القاهرة، تشرين الأول.
- حسين، م. و يوسف، ح. (١٩٨٦). *التعليم الأساسي: مفاهيمه - مبادئه - تطبيقاته*. القاهرة: دار غريب للطباعة.
- راشد ع. (١٩٩٣). *مفاهيم ومبادئ تربوية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- سرور، أ. ف. (١٩٨٩). *تطوير التعليم في مصر: سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، القاهرة: وزارة التربية والتعليم*.
- شاذلي، ن. ع. (١٩٩٢). *تطوير التعليم الأساسي في مصر: سياسته، استراتيجية وخطة تنفيذه. مجلة دراسات تربوية ٧ (٤١) سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة بالقاهرة*.
- عبد الحميد، أ. ع. (١٩٨٩). *النروس الخصوصية وأثرها على المجتمع المصري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الزقازيق*.
- عثمان، م. ع. (١٩٩١). *مثلث المصاعب الاقتصادية في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة*.
- عطا، م. ش. (١٩٨١). *واقع التعليم الاساسي، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان*.
- علي، ح. ت. أ. (١٩٨٨). *العنف السياسي في مصر ١٩٥٢-١٩٨٧: دراسة كمية تحليلية مقارنة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عويس، م. (١٩٨٧). فكرة التعليم الأساسي والتربية الرياضية، التربية (جريدة)، العدد الثالث، القاهرة. قطب، ي. ص. (١٩٨٧). التعليم الأساسي، التربية (جريدة)، العدد الثاني، القاهرة. قنديل، أ. (١٩٩١). التعليم وتحديات التسعينات، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-١٩٨٩. (١٩٩٠). التعليم العام ٦، القاهرة: مطبوعات المجالس القومية المتخصصة. نافع، أ. (١٩٨٦). نحن والعالم ونحن وأنفسنا. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر. وزارة التربية والتعليم. (١٩٨٣). التعليم والتنمية الاجتماعية، القاهرة. يوسف، ي. خ. (١٩٨٠). التعليم الأساسي في إطار التنمية الشاملة في البلاد العربية، القاهرة: مطبوعات عالم الكتب.

### Translated References

- Abdel Hamid, A. A. (1989). Private lessons and their impact on Egyptian society, (unpublished master's thesis), Faculty of Education, Zagazig University.
- Ahmed, M. A. (1983). Basic education in Arab countries. Cairo: Egyptian Nahda Library.
- Al-Beblawi, H. (1989). The plight of the economy and economists. Cairo: Dar Al Shorouk.
- Al-Bishri, T. (1990-1991). The Nation in a Year, an annual report on Egyptian political and economic affairs. Mansoura: Dar Al Wafaa for Printing and Publishing.
- Al-Issawi, A. (1984). On repairing what was ruined by openness, Al-Ahali Book, third issue, Cairo: Al-Ahali Newspaper.
- Al-Jawhari, M., Hafez, M. & Fateh-allah, A. (1993). Study of social problems. Alexandria: University Knowledge House.
- Ali, H. T. A. (1988). *Political violence in Egypt 1952-1987: A quantitative, analytical, comparative study*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Arab Strategic Report for the year (1985). Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Arab Strategic Report for the year (1986). Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Arab Strategic Report for the year (1988). Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Arab Strategic Report for the year (1989). Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Arab Strategic Report for the year (1991). Cairo: Center for Political and Strategic Studies.
- Arab Strategic Report for the year (1992). Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Arab Strategic Report for the year (1993). Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Atta, M. Sh. (1981). The reality of basic education, research presented at the Basic Education Conference between Theory and Practice, Faculty of Art Education, Helwan University.
- Badran, Sh. (1993). Education and modernization. Alexandria: University Knowledge House.

- Encyclopedia of National Specialized Councils 1974-1989. (1990). General Education 6, Cairo: National Specialized Councils Publications.
- Hafez, M. (1987). Egypt and its problems. Cairo: Dar Saeed Raafat for Printing and Publishing.
- Hajji, A. A. (1991). Education system in Egypt. Cairo: Dar Al Nahda Al Arabiya.
- Hussein, M. (1981). Basic education and its goals, Teachers Magazine (3). Cairo, October.
- Hussein, M. & Youssef, H. (1986). Basic education: its concepts - principles - applications. Cairo: Dar Gharib for Printing.
- Hussein, S. A. (1995). The role of the technical secondary school administration in rationalizing educational spending in light of global changes, (Unpublished Master's Thesis), College of Education, Zagazig University.
- Ismail, M. M. (1988). The Egyptian economic problem: its dimensions, causes, and possibilities for solving it. Alexandria: Egyptian Universities House.
- Nafi, A. (1986). We, the world, us and ourselves. Cairo: Al-Ahram Center for Translation and Publishing.
- National Center for Educational Research and Development. (1992). Educational political trends during the 1980s, Cairo.
- National Center for Educational Research and Development. (1993). Proposed political milestones for retaining basic education students, Cairo.
- Othman, M. A. (1991). The Triangle of Economic Hardships in Egypt, research presented to the Third Annual Conference for Political Research, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
- Owais, M. (1987). The idea of basic education and physical education, Education (Newspaper), third issue, Cairo.
- Rashid A. (1993). Educational concepts and principles. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Shadli, N. A. (1992), Developing basic education in Egypt: its policy, strategy and implementation plan. *Journal of Educational Studies* 7 (41), a research series issued by the Modern Education Association in Cairo.
- Sorour, A. F. (1989). Developing education in Egypt: its policy, strategy, and implementation plan, Cairo: Ministry of Education.
- The Ministry of Education. (1983). Education and Social Development, Cairo.
- Qandil, A. (1991). Education and the challenges of the nineties, research presented to the Third Annual Conference for Political Research, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
- Qutb, Y. S. (١٩٨٧). Basic Education, Education (Newspaper), second issue, Cairo.
- Youssef, Y. Kh. (1980). Basic education within the framework of comprehensive development in the Arab countries, Cairo: World of Books Publications.